

الدول الخليجية ترفع أسعار الفائدة تماشيا مع قرار "الفيدرالي الأمريكي"

«المركزي» الكويتي :رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية من 2.75 إلى 3 %

الهارون : التعديل يشمل عمليات إعادة الشراء "الريبو" وسندات وتورقا ونظام قبول الودائع لأجل وأدوات الدين العام

حريصون على الإدارة الحصيفة لسياستنا النقدية لتكريس الاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي

75 نقطة أساس إلى 3.75 %، وفائدة الإيداع لأربعة أسابيع إلى 4.75 % وفائدة الإقراض إلى 5.25 %.

قطر وأعلن مصرف قطر المركزي الأربعاء، أنه سيرفع أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس اعتبارا من يوم الخميس، تماشيا مع فالت زيادة بهذا الحجم في سعر الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي. وقال مصرف قطر المركزي في بيان إنه رفع فائدة الإقراض إلى 4.5 % وفائدة الإيداع إلى 3.75 % وفائدة إعادة الشراء "الريبو" إلى 4.0 %.



محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون



بنك الكويت المركزي قرر رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية

نتابع باهتمام ديناميكية حركة جميع المؤشرات الاقتصادية عالميا ومحليا في إطار منهج مدروس حول الآثار الآنية المتوقعة لها

"وكالات" : فيما أقر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أمس الأول الأربعاء، رفع سعر الفائدة بواقع 75 نقطة، متوافقا مع توقعات الأسواق، قررت بنوك مركزية خليجية بدورها رفع أسعار الفائدة تماشيا مع قرار الفيدرالي الأمريكي الكويت

وقرر بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية من 2.75 % إلى 3 % اعتبارا من من أمس الخميس، وأجراء تعديل بنسب متفاوتة في أسعار التدخل في السوق النقدي المطبقة حاليا على جميع آجال هيكل سعر الفائدة.

ضرورة الحفاظ على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية وتهيئة البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي

جاهزون لاتخاذ أي تدابير إضافية لازمة تكفل المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في البلاد

معدل الفائدة الرئيسي على الودائع لمدة أسبوع واحد بمقدار 75 نقطة أساس إلى 4 % تماشيا مع رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي. كما رفع مصرف البحرين المركزي معدل الفائدة على الإيداع الليلة واحدة بمقدار

الاقتصادية والنقدية في الأسواق المحلية والدولية، لاتخاذ أي تدابير إضافية لازمة تكفل المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في دولة الكويت. البحرين أعلن مصرف البحرين المركزي الأربعاء، أنه رفع

من جهة، وتهيئة البيئة الداعمة للنمو الاقتصادي من جهة أخرى، أخذ في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الكويتي المنفتح على العالم الخارجي. وأكد الهارون أن بنك الكويت المركزي سيتابع رصد التطورات

المتوقعة لتلك التحركات، بما يساهم في الإدارة الحصيفة لسياسته النقدية لتكريس الاستقرار النقدي والمالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء موثوق للمدخرات المحلية

وادوات التدخل المباشر إضافة إلى أدوات الدين العام. وأضاف أن "المركزي" يتابع باهتمام ديناميكية حركة جميع المؤشرات الاقتصادية عالميا ومحليا، في إطار منهج مدروس حول الآثار الآنية

وقال محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون في بيان صحفي الأربعاء، إن التعديل في أسعار التدخل يشمل عمليات إعادة الشراء الـ "ريبو"، وسندات وتورق بنك الكويت المركزي ونظام قبول الودائع لأجل

توقعات بزيادة وتيرة رفع أسعار الفائدة

هل سيكون الركود ثمن خطة «الفيدرالي» الأمريكي للقضاء على التضخم؟

نقطة مئوية أخرى قبل نهاية العام. وإضافة إلى ذلك، خفض المسؤولون توقعات النمو ورفعوا توقعاتهم للبطالة. وتحسدت رئيس "الفيدرالي" جيروم باول، مرارا وتكرارا عن التباطؤ المؤلم اللازم للحد من ضغوط الأسعار التي وصلت إلى أعلى المستويات منذ الثمانينيات، وفقا لما ذكرته "بلومبرغ".

وقالت الرئيس التنفيذي لـ "برينسيبال غلوبال إنفستورز"، سيما شاه: "اعتراف باول بأنه سيكون هناك نمو أقل لفترة ينبغي ترجمته بينما يتحدث البنك المركزي عن ركود"، مصبقة: "ستصبح الأوقات أكثر صعوبة من هنا". وفيما لا يتوقع مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي صراحة حدوث ركود، إلا أن خطاب باول حول رفع أسعار الفائدة من المحتمل أن يسبب الألم للعمال والشركات، والذي أصبح أكثر حدة بشكل تدريجي في الأشهر الأخيرة.

اقتصاديون: الزيادات الحادة بأسعار الفائدة ستؤدي بمرور الوقت لخفض الوظائف وزيادة البطالة والركود الكامل وأواخر هذا العام

الفيدرالي بخفض التضخم إلى هدف 2%، كان "غير مشروط". وقد أعطى مسؤولو الفيدرالي الأميركي، أوضح إشارة حتى الآن بأنهم على استعداد لتحمل الركود باعتباره ثمنا ضروريا لاستعادة السيطرة على التضخم. ويتحرك صانعو السياسة، بعد فوات الأوان للحاق بالتضخم الذي سبقهم إلى جيوب الأميركيين، حيث رفعوا أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس يوم الأربعاء للمرة الثالثة على التوالي ويتوقعون تشديدا بنسبة 1.25



قرار "الاحتياطي الفيدرالي" الأمريكي برفع أسعار الفائدة أحدث ردود فعل محلية وعالمية كبيرة

الاقتصاديون على نحو متزايد إنهم يعتقدون أن الزيادات الحادة في أسعار الفائدة من جانب "الاحتياطي الفيدرالي" ستؤدي، بمرور الوقت، إلى خفض الوظائف، وزيادة البطالة، والركود الكامل في أواخر هذا العام أو أوائل العام المقبل. وكان رئيس الاحتياطي جيروم باول أقر في خطاب ألقاه الشهر الماضي أن خطوات البنك "ستجلب بعض الألم" للأسر والشركات. وأضاف أن التزام الاحتياطي

القائمة على أسعار فائدة متغيرة ما يسمح بتمرير هذه الزيادة إلى قروض المنازل وبطاقات الائتمان وتمويل السيارات. ومن المفترض بعد ذلك أن يقتصر المستهلكون والشركات وينفقون أقل، ما يؤدي إلى تهديته الاقتصاد وتباطؤ التضخم. وقال مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي إنهم يسعون إلى "هبوط عواقب. ويؤثر قرار رفع معدلات الفائدة على مستويات الفائدة بين البنوك أو تلك التي تقرضها لعمالها. كما يتم تعديل كافة القروض

جيروم باول وزملاؤه في الأسابيع الأخيرة على عدم احتمال حدوث تخفيضات في أسعار الفائدة العام المقبل، حيث كان السوق يقوم بالتسعير. ويشير أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة إلى أنهم يتوقعون أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة عواقب. ويؤثر قرار رفع معدلات الفائدة على مستويات الفائدة بين البنوك أو تلك التي تقرضها لعمالها. كما يتم تعديل كافة القروض

رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي إجمالي 2.25 نقطة مئوية؛ وسيبدأ خفض أسعار الفائدة بحلول يوليو من العام التالي. إلى جانب الزيادات الهائلة في أسعار الفائدة، أشار مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي إلى نية الاستمرار في الارتفاع حتى تصل عند 4.6%، في عام 2023. ولا تشير التوقعات إلى تخفيضات في أسعار الفائدة حتى عام 2024، حيث أكد رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي

مسؤولو البنك: بحلول أوائل عام 2023 تتوقع معدلات أعلى بكثير مما كانت متوقعة في يونيو. جاء إجراء "الاحتياطي الفيدرالي" في أعقاب تقرير حكومي الأسبوع الماضي أظهر انتشار التكاليف المرتفعة على نطاق أوسع عبر الاقتصاد، مع تفاقم ارتفاعات أسعار الإيجارات والخدمات الأخرى بالرغم من انحسار بعض العوامل السابقة للتضخم، مثل أسعار الغاز.

وهذه الزيادة هي الثالثة على التوالي بمقدار 75 نقطة أساس، مع تحرك حكام البنك المركزي الأمريكي بقوة لتهديته أقوى زيادة في التضخم منذ أكثر من أربعة عقود، تجنباً للركود في أكبر اقتصاد في العالم. الزيادات التي بدأت في مارس ومن نقطة قريبة من الصفر تمثل أكثر تشديد من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ أن بدأ في استخدام سعر الفائدة على الأموال كاداة رئيسية في عام 1990. وكانت المقارنة الوحيدة في عام 1994، عندما

قررت لجنة السوق المفتوحة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي "الأمريكي، قد قررت أمس الأول الأربعاء، رفع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية 75 نقطة أساس لتصل إلى نطاق بين 3% و3.25%، وهو أعلى مستوى له منذ أوائل عام 2008. جاء القرار ضمن نهج السياسة المتشددة التي يتتبعها البنك المركزي الأمريكي لمواجهة معدلات التضخم القياسية. وأشار صانعو السياسة أيضا إلى أنه بحلول أوائل عام 2023، يتوقعون معدلات أعلى بكثير مما كانت متوقعة في يونيو. جاء إجراء "الاحتياطي الفيدرالي" في أعقاب تقرير حكومي الأسبوع الماضي أظهر انتشار التكاليف المرتفعة على نطاق أوسع عبر الاقتصاد، مع تفاقم ارتفاعات أسعار الإيجارات والخدمات الأخرى بالرغم من انحسار بعض العوامل السابقة للتضخم، مثل أسعار الغاز.

بنوك لبنان ستبقي أبوابها مغلقة إلى أجل غير مسمى

من التدهور وتحسن من نوعية حياة السكان الذين يعيش أكثر من 80% منهم تحت خط الفقر.

الاقتصادية المتمادية الاسوأ في تاريخ لبنان. وتترافق مع شلل سياسي يحول دون اتخاذ تدابير تحد

الدولة والجهات الأمنية كافة بهدف تأمين مناخ آمن للعمل". وتعتبر الأزمة

أبوابها مغلقة قسريا في الوقت الحاضر خاصة في ظل غياب أي إجراءات أو حتى تطمينات من قبل

مع الجهات المعنية ولأن المخاطر ما زالت محدقة بموظفي المصارف وزبائنها... فإن المصارف ستبقي

الأسبوع الماضي. وذكرت الجمعية في بيانها "بنتيجة الاتصالات المكثفة التي أجرتها الجمعية

مشيرة إلى استمرار "المخاطر" المحدقة بالموظفين بعد سلسلة من الاقتحامات التي تعرضت لها البنوك

أعلنت جمعية مصارف لبنان في بيان لها أن البنوك اللبنانية ستظل مغلقة إلى أجل غير مسمى،